الأمم المتحدة

A/75/773

الجمعية العامة

Distr.: General
23 February 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البندان 19 (أ) و 72 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

رسالة مؤرخة 22 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرّفني أن أحيل إليكم معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية أوزبكستان من أجل ضمان حقوق المرأة وحرياتها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 19 (أ) و 72 من جدول الأعمال.

(*توقيع*) بختيور **إبراهيموف**
الممثل الدائم

050321 020321 21-02490 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 22 شباط/فبراير 2021 الموجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

معلومات عن التدابير التي اتخذتها أوزبكستان لضمان حقوق المرأة وحرياتها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تحرص أوزبكستان بصورة منهجية ومتسقة على إعلاء حقوق النساء والفتيات وتعزيزها وحمايتها مع مراعاة مصالحها الوطنية ومبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها عموما.

وقد أجرت جمهورية أوزبكستان إصلاحات بعيدة المدى في إطار استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز التنمية في خمسة مجالات ذات أولوية في الفترة 2017-2021.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، واصلت أوزبكستان انتهاج حقبة جديدة من الانفتاح والتعاون البنّاء في جميع جوانب النشاط الاجتماعي والاقتصادي والحياة العامة في الجمهورية.

وتشمل أولوياتُ الحكومة زيادةَ المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة، وزيادةَ تمثيلها في الكيانات الحكومية والعامة، وضمانَ استقلالها الاقتصادي عن طريق إيجاد فرص عمل جديدة، بما في ذلك في المؤسسات الصناعية الحديثة والمناطق الريفية.

وتحقيقا لهذه الغاية، اعتُمدَ أربعة وعشرون تشريعا بينها قانونان وستة مراسيم وقرارات رئاسية و 16 قرارا حكوميا.

وفي عام 2019، وعملاً بقرار صادر عن رئيس جمهورية أوزبكستان، أنشأ رئيس مجلس الشيوخ في المجلس الأعلى (البرلمان) الأوزبكي لجنة الجمهورية للمساواة بين الجنسين.

وأنشأ مجلس الشيوخ في المجلس الأعلى اللجنةَ المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، مهمتها الرئيسية وضع مقترحات لتنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين وتحديث التشريعات وممارسة الرقابة البرلمانية في هذا المجال. وتعكف اللجنة بشكل منهجي على رصد الامتثال للقوانين في هذا المجال.

وأُنشئت وزارة دعم المجتمعات المحلية والأسرة بالاقتران مع أولويات من ضمنها تقديم الدعم الشامل إلى المرأة. كما أنشئ صندوق دعم المرأة والأسرة بهدف تقديم دعم واسع النطاق إلى المرأة، وتعزيز دورها في مجال الأعمال التجارية الأسرية وفي القطاع الخاص وفي مجال الحرف اليدوية، وتزويدها بالمعارف والمهارات المطلوبة في سوق العمل.

وبمبادرة من رئيس الجمهورية، يجرى العمل حاليا على إنشاء مجلس نسائي عام على الصعيد الوطني يرأسه رئيس مجلس الشيوخ في المجلس الأعلى.

وإلى جانب تقديم الدعم الشامل إلى النساء والفتيات، سيكون من الأولويات الرئيسية للمجلس المذكور أعلاه تنسيق تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين وخطة العمل الوطنية.

وأُدخلَ عدد من التعديلات والإضـــافات على القوانين الوطنية بغية تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والعنف العائلي ومكافحة العادات والممارسات البالية.

واعتُمد قانونُ ضمانات المساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال الذي يحدد أولويات سياسة الدولة وينص على ولايات الوكالات الحكومية في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وقانونُ حماية المرأة من التحرش والعنف الذي صيغ بإسهامٍ من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

وتخضـع كل القوانين والصـكوك القانونية حاليا لتحليلٍ قانوني إلزامي مراعٍ للاعتبارات الجنسـانية يهدف إلى جعل الأحكام القانونية منسجمة مع مبادئ المساواة بين الجنسين وإلى تحديد السبل التي يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى التمييز.

وانضـمت أوزبكسـتان إلى كل الصـكوك الدولية الرئيسـية التي توفر الحماية القانونية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة من أي شكل من أشكال التمييز والتحرش.

ووُضـعت اسـتراتيجية لتحقيق المسـاواة بين الجنسـين في أوزبكسـتان بحلول عام 2030، تمشـيا مع الأهداف الوطنية للتنمية المسـتدامة، لضـمان تمتع المرأة والرجل بالمسـاواة في الحقوق والفرص في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وأُلغيت في 1 أيار/مايو 2019 قائمة الوظائف التي يحظَّر فيها كلياً أو جزئياً اسـتخدامُ عمالة الإناث بسبب ظروف العمل غير المؤاتية.

وزاد في شـكلٍ ملحوظ عدد النسـاء اللاتي يضـطلعن بأدوار سـياسـية وقيادية وكذلك عدد النسـاء الناشـطات في جميع المجالات، وأوزبكسـتان هي حاليا في طور التحرك تدريجا نحو تحقيق المسـاواة بين الجنسين.

وفي أعقاب انتخابات عام 2019، شـكلت النسـاء نسـبة 32 في المائة من النواب في المجلس التشـريعي في المجلس الأعلى ونسـبة 25 في المائة من أعضـاء مجلس الشـيوخ ومجالس نواب الشـعب (كنغاش)، وهو ما يمثل تقريبا ضـعفي الأرقام المسـجلة سـابقا. وتحتل أوزبكسـتان حاليا المرتبة السـابعة والثلاثين بين 190 برلمانا وطنيا في العالم من حيث عدد النائبات.

وتُولى عمالةُ المرأة اهتماما خاصـا. وخلال السـنوات الأربع الماضـية، وُظفت أكثر من 200 620 امرأة وتلقت 000 106 امرأة مساعدة في إطلاق أعمالها الخاصة.

واسـتحدثت أوزبكسـتان نظاما للتدريب على إطلاق المشـاريع وتقديم قروض بشـروط ميسِّـرة إلى النساء المبادرات إلى إطلاق المشاريع.

وأنشـئت مراكز للأعمال التجارية للنسـاء من أجل تشـجيع المرأة على إطلاق المشـاريع على الصـعيد الإقليمي. وأُخضـع للتدريب أكثر من 500 61 امرأة في دورات مهنية قصـيرة الأجل في هذه المراكز عام 2020. ونتيجة لذلك، ورغم الجائحة، زاد عدد النساء صاحبات المشاريع بمقدار 744 2 ليصل إلى 700 172.

وفتحت المصـارفُ التجارية في الجمهورية خطوطَ ائتمان خاصـة بالنساء صـاحبات المشـاريع. وفي السـنوات الأربع الماضـية، حصـلت أكثر من 000 327 امرأة على قروض بشـروط ميسَّـرة بلغ مجموعها 7,4 تريليون سوم (740 مليون دولار) لتنمية روح المبادرة إلى إطلاق المشاريع لدى النساء.

وخُصص نحو 1,4 تريليون سوم (140 مليون دولار) من صندوق أوزبكستان لإعادة الإعمار والتنمية للنساء صاحبات المشاريع في عام 2021.

واعتبارا من عام 2020، بدأ العمل بنظام جديد لتوسيع فرص التعليم للفتيات اللائي يحتجن إلى مساعدة اجتماعية. وعلى وجه الخصوص، قُبلت 950 فتاة من الأسر المنخفضة الدخل للدراسة بدوام كامل في إدارات تابعة لمؤسسات التعليم العالي في أوزبكستان على أساس منحة من الدولة. وفي عام 2021، سيصل عددهن بموجب هذه الحصص إلى 000 2.

وتُتخذ حاليا تدابير لمنع مختلف أشكال العنف ضد المرأة.

وعملاً بمرسوم رئاسي صادِر في 2 تموز/يوليه 2018 بشأن تدابير تحسين نظام التأهيل الاجتماعي والتكيف ومنع العنف العائلي، أُنشئت مراكز لإعادة التأهيل والتكيف في 190 مقاطعة/مدينة.

والأهداف الرئيسية لهذه المراكز هي تقديمٌ عاجل للمساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والتربوية والقانونية وغيرها من المساعدات إلى الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا اجتماعية صعبة ويواجهون مشاكل أسرية أو عنفا عائليا.

وبغية توفير الدعم المالي لهذه المراكز، خصص صندوق دعم المرأة والأسرة 981,6 مليون سوم (100 98 دولار) في عام 2020 وحده. وقدمت المؤسسة العامة في المجلس الأعلى منحاً من الدولة بلغ مجموعها 461 مليون سوم (100 46 دولار) إلى 15 منظمة لتنفيذ مشاريع لمكافحة العنف والتحرش ضد النساء والفتيات.

وتُبذل جهود لتحسين تشغيل هذه المراكز تبعاً للممارسة الدولية.

وبغية حماية ضحايا العنف العائلي، اتخذت الحكومة قراراً بشأن تدابير ترمي إلى تحسين نظام حماية المرأة من التحرش والعنف. كما أُقرت أنظمةً تحدد إجراءات إصدار أوامر الحماية للنساء اللائي يتعرضن للتحرش والعنف، وإجراءات تحدد البرامج التصحيحية لتغيير سلوك مرتكبي العنف.

وفي وزارة الداخلية، كُلفت 360 مفتشة للعمل مع النساء اللائي يحتجن إلى مساعدة قانونية واجتماعية.

وبغية تقديم دعم فوري وعالي الجودة إلى النساء ضحايا التحرش والعنف، وُضعت وطُبقت إجراءات تشغيلية موحدة في عام 2020 بشأن توفير العاملين في مجال إنفاذ القانون والمجال الصحي والمجال النفسي والاجتماعي استجابةً مشتركة إزاء العنف الجنساني.

وأنشئ "خط اتصال للمساعدة – 1146" لتقديم المشورة القانونية والمساعدة النفسية إلى النساء اللائي تعرضن للتحرش والعنف العائلي.

وبدعم من لجنة المساواة بين الجنسين، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، قُدمت المشورة القانونية والنفسية إلى النساء والأسر اللواتي واجهن صعوبات أثناء الجائحة وذلك استجابةً لمكالمات وردت عبر الخط الساخن، وقد تلقت 180 امرأة ناجية من العنف الجنساني الدعم اللازم.